

موجز حقائق: "الدمى السورية": كيف يستخدم الفاسدون الكيانات القانونية لإخفاء الأموال المسروقة.. وماذا يمكن عمله إزاء ذلك"

أهمية الدراسة

"الدمى السورية" عبارة عن دراسة شاملة تقوم ببحث الصلة بين الفساد على نطاق واسع من جانب كبار الموظفين العموميين وإخفاء الأموال المسروقة من خلال شركات وهمية ومؤسسات وصناديق استثمارية غير شفافة.

أمثلة

• قضية أنغلو-ليزبنغ (كينيا). في عام 2002، دعت حكومة كينيا إلى تقديم عطاءات لاستبدال نظام طباعة جوازات السفر لديها. وعلى الرغم من تلقي عرض بمبلغ 6 ملايين يورو من شركة فرنسية، وقعت الحكومة الكينية عقدا بخمسة أضعاف هذا المبلغ (31.89 مليون يورو) مع أنغلو-ليزبنغ آند فينانس المحدودة، وهي شركة بريطانية غير معروفة، ولها صندوق بريد في ليفربول. وقد اتخذت الحكومة الكينية قرارها بالرغم من أن شركة أنغلو-ليزبنغ اقترحت التعاقد من الباطن على العمل الفعلي مع شركة فرنسية.

في مارس/آذار 2010، أقرت دايمر كرايسلر للسيارات - روسيا ساو (DCAR)، بأنها مذنب في تهمة واحدة وهي التآمر لرشوة موظفين أجانب وتهمة تقديم رشوة لموظفين أجانب. وحدد بيان الحقائق الذي وافقت عليه دايمر تفاصيل 25 مجموعة من المدفوعات غير السليمة لحسابات مصرفية في لاتفيا، وسويسرا والولايات المتحدة وبلدان لم يتم ذكرها؛ وكانت الحسابات باسم حوالي 27 شركة مسجلة أو لها عناوين في 7 دول مختلفة، وهي: جزر البهاما وكوستاريكا وقبرص وأيرلندا وسيشيل والمملكة المتحدة بالإضافة إلى كاليفورنيا وديلاوير وفلوريدا.

التوصيات الرئيسية للدراسة

• يتعين على الحكومات اعتماد إستراتيجية لمكافحة إساءة استخدام الشركات والمؤسسات لإخفاء أموال تم اكتسابها على نحو غير مشروع. وينبغي أن تحدد الإستراتيجية أنواع الشركات التي يتم استخدامها داخل الدول لإخفاء العائدات الناشئة عن الجريمة وكيفية جعل هذه الكيانات والهياكل أكثر شفافية. وينبغي إلغاء أو إيقاف نظام حاملي الأسهم (وهي أسهم عادية يملكها بالكامل من يحمل شهادة ملكيتها المادية).

• يتعين على جميع مقدمي الخدمات المالية وخدمات الشركات جمع معلومات عن المالكين المستفيدين من الشركات والاستمرار في رصد مدى دقة هذه المعلومات. عادة ما يكون مقدمو الخدمات القانونية والمالية والإدارية (التأسيسية

- والإدارية) في موقف أفضل لفهم عملائهم والتميز بين الحيل القانونية والواقع العملي. وينبغي عليهم تحديد المالكين المستفيدين وتقديم معلومات لأجهزة تطبيق القانون عند الضرورة.
- ينبغي أن توفر جميع سجلات الشركات حداً أدنى موحداً من المعلومات عن الكيانات المسجلة وتسمح بعمليات البحث بشكل سهل (على الإنترنت) عن هذه المعلومات. وكحد أدنى، ينبغي أن تشمل معلومات عن المساهمين، وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين، فضلاً عن توفير معلومات تاريخية بشأنهم.
 - تدعيم قدرات ومهارات إجراء التحقيقات. التوسع في التدريب وضمان توفر الأعداد الكافية من موارد القوى العاملة والميزانية لإجراء التحقيقات المعقدة، وعبر الحدود الوطنية.

كيفية جمع البيانات للتقرير

باستخدام المصادر الرسمية والثانوية العامة، تم توثيق وتحليل 150 من قضايا الفساد الكبرى التي تورط فيها موظفون عموميون رفيعو المستوى التي تمتد من عام 1980 حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة تعرض نتائج الاستبيانات والبحوث التحقيقية ("حول عمليات الشراء المباشر غير الشفافة")، والدراسات الاستقصائية للتشريعات، ومناقشات المائدة المستديرة، ومقابلات فردية وطرق أخرى للبحث، التي تم استخدامها للتحقق من صحة النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وتقرير "الدمى الصورية" عبارة عن مشروع [لمبادرة "استرداد الأموال المسروقة" \(STAR\)](#)، وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمساعدة في القضاء على الملاذات الآمنة للأموال الناشئة عن عمليات فساد وتسهيل استرداد الأموال المسروقة بشكل أكثر منهجية وتنظيماً وبصورة سريعة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/star